



الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إفريقياً نموذجاً

د. ميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب

miaadrazag@yahoo.com

(*) المديرية العامة لتربية بغداد/الرصافة الاولى

المستخلص

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية أحد الظواهر العالمية السلبية التي برزت نتيجة التغيرات التي يشهدها العالم في كافة المجالات، السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، إذ ساهمت عوامل كثيرة في تضخم تلك الظاهرة، وسعي الأفراد للانتقال غير الشرعي من محل إقامتهم إلى دول أخرى بحثاً عن الأمن أو المستوى الاقتصادي أو الاستقرار الاجتماعي، ونتيجة لظهور العديد من السلبيات الناجمة عن تفاقم الظاهرة والتي تعدت حدود الدولة القومية وتنعكس بشكل أو بآخر على الدولة المصدرة والمستقبلة للهجرة على حد سواء باعتبار أن الهجرة غير الشرعية أحد روافد الجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف الفكري، وهذه التحديات فرضت على الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، التعاون لمعالجتها والحد من أثارها، سواء أكانت المعالجة تشريعية أو اتفاقية أو من خلال الإجراءات والتدابير وبرامج الدعم، وتعد القارة الإفريقية من أكبر مصدري الهجرة غير الشرعية لأوروبا وغيرها، وهو ما تسعى الدراسة لمناقشته للخروج بنتائج تساهم في دعم جهود التوعية بخطورتها وطرق معالجتها.

الكلمات المفتاحية:

الهجرة غير الشرعية – إفريقيا – التعاون الدولي – الاتفاقيات الدولية.

للاستشهاد بالبحث: عبد الوهاب، ميعاد عبد الرزاق. «الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إفريقياً نموذجاً». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٣١، كانون الثاني ٢٠٢٦، ص ٢٨٩-٣١٤.

<https://doi.org/89/10.61279fbjy07>

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٥/١٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/٢٠ تاريخ النشر ورقياً: ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٦

متوفر على الموقع الالكتروني: ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٦

متوفر على: <https://jips.edu.iq/index.php/jips/ar/article/view/568>

متوفر على: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19498>

المجلة تعمل بنظام التحكيم المجهول لكل من الباحث والمحكمين

هذا البحث مفتوح الوصول ويعمل وفق ضوابط (نسب المشاع الإبداعي) (نسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق ٤,٠ دولي)

حقوق الطباعة محفوظة لدى مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية

حقوق الملكية الفكرية محفوظة للمؤلف

حقوق النشر محفوظة للناشر (كلية القانون والعلوم السياسية - الجامعة العراقية)

المجلة مؤرشفة في مستوعب المجلات العراقية المفتوحة

للمزيد من المعلومات مراجعة الروابط في الشعارات ادناه

Dr. Miaad Abdul Razzaq Abdul Wahhab*

(* General Directorate of Baghdad Education /Al-Rusafa The First
miaadrazaq@yahoo.com

Abstract

The phenomenon of illegal immigration is one of the negative global phenomena that have emerged as a result of the changes taking place in the world in all fields, political, economic, security, social and cultural, where many factors contributed to the inflation of this phenomenon, and the pursuit of individuals to move illegally from their place of residence to another country in search of security, economic level or social stability, and as a result of the emergence of many negatives resulting from the exacerbation of the phenomenon, which exceeded the borders of the nation-state and reflected in one way or another on the exporting and receiving country of migration. Considering that illegal immigration is one of the tributaries of organized crime, terrorism and intellectual extremism, and these challenges have imposed on countries and relevant international organizations to cooperate in order to address them and reduce their effects, whether the treatment is legislative or convention or through procedures, measures and support programs, and the African continent is one of the largest sources of illegal immigration to Europe and others, This is what the study seeks to discuss to come up with results that contribute to supporting efforts to raise awareness of its danger and ways to address it.

Keywords

Illegal immigration - Africa - international cooperation - International agreements.

recommended citation

عبد الوهاب، ميعاد عبد الرزاق. «الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إفريقية أنموذجاً». مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، عدد ٣١، كانون الثاني ٢٠٢٦، ص ٢٨٩-٣١٤.

<https://doi.org/89/10.61279fbjy07>

Received :12/5/2025 ; accepted :20/7/2025 ; published 25 Jan.2026

published online: 25 Jan. 2026

Available online at: <https://jlpjps.edu.iq/index.php/jlpjps/ar/article/view/568>

Online archived copy can be found at: <https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/issue/19498>

Indexed by:



<https://doaj.org/toc/2664-4088>



prefix 10.61279

This article has been reviewed under the journal's double-blind peer review policy.

This article is open access and licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License (CC BY-NC-ND 4.0).

Printing rights are reserved to the (Journal of the College of Law and Political Science) - Aliraqia University

Intellectual property rights are reserved to the author

Copyright reserved to the publisher (College of Law and Political Science - Aliraqia University)

For more information, follow the links below



المقدمة:

أولاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تناوله لظاهرة الهجرة غير المشروعة في إفريقيا، باعتبارها من أبرز التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار الدولي، لما لها من انعكاسات سلبية على الدول المصدرة والمستقبلة، خاصة من حيث تصاعد الجريمة المنظمة، وانتشار الأوبئة، وتهديد التركيبة الاجتماعية. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل أسباب ودوافع هذه الظاهرة، وفي مقدمتها النزاعات المسلحة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.

ثانياً: إشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن ظاهرة الهجرة الإفريقية غير الشرعية تؤثر على العلاقات الدولية وعلى استقرار أفريقيا، لما لها من تداعيات خطيرة على المجتمعات والدول في شقها الأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتوجب التعاون الدولي لمعالجتها والحد من آثارها لكونها من الظواهر العابرة للحدود الدولية.

ثالثاً: فرضية البحث:

يفترض البحث أن الهجرة غير الشرعية، رغم طابعها الإجمالي الناتج عن الحروب والكوارث، لا تعالج بفعالية من خلال التركيز فقط على الجوانب الأمنية، بل تتطلب دعماً تنموياً للمناطق الطاردة للسكان، كما أن آثارها لا تقتصر على الدول المصدرة والمستقبلة، بل تمتد إلى دول

ارتبطت ظاهرة الهجرة بالوجود البشري على الأرض، فكان الإنسان ينتقل من مكان لآخر تبعاً للظروف الحياتية والمناخية المفروضة، وقد أثرت قضايا كثيرة على هجرة الأفراد والمجموعات البشرية من مكان لآخر قبل نشوء الدولة ومنها: المجاعات والفقر والزلازل والفيضانات والحروب وانتشار الأوبئة والأمراض وهي ظروف قهرية، لكن مع ظهور الدولة القومية بشكلها الحالي وما تم وضعه من حدود سياسية وقانونية لها ارتبطت بمفهوم السيادة أعطى للهجرة معاني أخرى وأسبغ عليها أنواع مختلفة حيث تم وضع القيود على انتقال الأفراد من دولة لأخرى كالإذن القانوني أو التأشيرة وغيرها، فإنتاج ما يعرف بظاهرة الهجرة غير المشروعة. وحازت قضايا الهجرة على اهتمام الأمم، وشغلت حيزاً كبيراً على أجندة المنظمات الدولية والإقليمية، نتيجة لما تتسبب فيه من مشكلات للدول المصدرة والمستقبلة لها، وللدول التي تمثل نقطة عبور للهجرة غير الشرعية، فغالباً ما تكون الدول النامية التي تعاني من الفقر وتدني مستوى المعيشة، أو تشهد صراعات داخلية مسلحة هي الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية كحال العديد من دول إفريقيا وآسيا التي تعاني من تلك المشكلات، وبنفس الوقت مثلت الدول المتقدمة وخاصة الأوروبية الدول المستقبلية لها.

١. عبد السلام على مصباح، الهجرة غير الشرعية الإفريقية الأسباب والدوافع، الأثار والحلول ٢٠١٢-٢٠١٦، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، مجلد ١، ع ٢، آذار، ٢٠١٨، ص ١٢٩.



الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية إفريقياً نموذجاً الملف السياسي

العبور، وتؤثر سلباً في الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وفي العلاقات الدولية ومكافحة الجريمة المنظمة. والاتفاقيات ذات الصلة بمعالجة ظاهرة الهجرة المشروعة. القانوني لتوضيح النصوص القانونية

رابعاً: منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة المدروسة عن طريق جمع معلومات مقننة حول المشكلة، وتصنيفها، وتحليلها، وإخضاعها للدراسة الدقيقة، وتم الاعتماد على المنهج

خامساً: هيكلية البحث:

قسم البحث لمبحثين، تناولنا في المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها، وفي الثاني: الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمعالجتها وتحديات ذلك.



المبحث الأول:

مفهوم ودوافع الهجرة غير الشرعية:

تعد ظاهرة الهجرة من الأنشطة الإنسانية الطبيعية والقديمة قدم الإنسانية ذاتها إذ ارتبطت بوجود الإنسان وارتباطه بأنماط الطبيعة، فالهجرات التي قام بها كانت سبباً في توزيع وانتشار الجنس البشري على الأرض وأدت لوجود التجمعات البشرية بأشكالها المختلفة الثقافية والقبلية^١، فكان أول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الإفريقي ومصر، ثم كانت هجرة جماعية لليمن^٢، ومنها اتجهت موجات أخرى لمختلف أنحاء الجزيرة العربية ثم لأوروبا غرباً وآسيا شرقاً، فوصفت تلك التنقلات السكانية بالمهمة تاريخياً كهجرة الفينيقيين لخليج العقبة ومصر، والإغريق لشمال البحر المتوسط، والهجرة النبوية من مكة للمدينة التي تعتبر أعظم هجرة عرفها تاريخ البشرية، وأشهر الهجرات في القرون الحديثة هي هجرة اليهود الجماعية الى فلسطين^٣، ففجوة التنمية التي تحرص الدول المتقدمة على وجودها بينها وبين الدول النامية، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية من أهم الأسباب التي تدفع بالمغامرة للوصول للدول الغنية.

الفرع الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية
أولاً : مفهوم الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية

يعد حق التنقل من حقوق الانسان، فلا يُترك دون تنظيم فلابد من تنظيمه من النواحي الإنسانية والامنية والشرعية، لأن ترك التصرف في تلك الحقوق دون ضوابط يحدث ضرراً بمصالح وحقوق الآخرين، ولا يجب ان يمارس الانسان حقه بشكل تعسفي

تعد ظاهرة الهجرة من الأنشطة الإنسانية الطبيعية والقديمة قدم الإنسانية ذاتها إذ ارتبطت بوجود الإنسان وارتباطه بأنماط الطبيعة، فالهجرات التي قام بها كانت سبباً في توزيع وانتشار الجنس البشري على الأرض وأدت لوجود التجمعات البشرية بأشكالها المختلفة الثقافية والقبلية^١، فكان أول استقرار للمجتمع السكاني بالقرن الإفريقي ومصر، ثم كانت هجرة جماعية لليمن^٢، ومنها اتجهت موجات أخرى لمختلف أنحاء الجزيرة العربية ثم لأوروبا غرباً وآسيا شرقاً، فوصفت تلك التنقلات السكانية بالمهمة تاريخياً كهجرة الفينيقيين لخليج العقبة ومصر، والإغريق لشمال البحر المتوسط، والهجرة النبوية من مكة للمدينة التي تعتبر أعظم هجرة عرفها تاريخ البشرية، وأشهر الهجرات في القرون الحديثة هي هجرة اليهود الجماعية الى فلسطين^٣، ففجوة التنمية التي تحرص الدول المتقدمة على وجودها بينها وبين الدول النامية، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية من أهم الأسباب التي تدفع بالمغامرة للوصول للدول الغنية.

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية:

أن الهجرة غير الشرعية تعد من

٢. عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ١٠٦.
٣. عكازي تالية، الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية : التعاون الأورو مغاربي نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، الجزائر، ٢٠٢١، ص ١٠.
٤. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٤، ص ٦٧.



عائلاتهم لعام (١٩٩٠) أن المهاجرين هم الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في غير دولتهم، وتضيف (م/٥) من ذات الاتفاقية: « يعتبر في وضعية قانونية المهاجرون وأفراد عائلاتهم إذا رُخص لهم الدخول والإقامة والعمل في الدولة التي يمارس فيها العمل وفقاً للنظام المعمول به بتلك الدولة وبما لا يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها».

أما منظمة العمل الدولية (ILO) فتعتبر المهاجرين غير الشرعيين أو غير القانونيين هم الذين يخالفون شروط الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويعبرون الحدود خلسة بعيداً عن الرقابة المفروضة، أو يدخلون الإقليم بصفة قانونية وبترخيص إقامة ثم يمددون إقامتهم عن المدة المحددة، أو الذين رُخص لهم العمل بموجب عقد ويخالفونه سواء بتخطي المدة المحددة أو القيام بعمل غير مرخص له بموجب العقد»، ويعتبر المهاجر غير الشرعي بأنه «الأجنبي الذي يدخل بلداً غير بلده بغير إذن من حكومتها أو يبقى فيها بعد انتهاء تأشيرته دخوله»، أو خروجه بوتائق مزورة، للحصول على منفعة مادية أو معنوية مباشرة أو غير مباشرة أو لأي غرض آخر مما يترك أثراً سلبياً على اقتصاد وامن الدولة المضيفة»^٦.

ثانياً: مفهوم الهجرة غير الشرعية في التشريعات الوطنية:

وعرف قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين المصري رقم (٨٢) لسنة (٢٠١٦) المهاجر المُهْرَب بأنه: «أي شخص يكون هدفاً للسلوك

أو على وجه يتنافى مع القيم المجتمعية، لذا وجب وضع قيود على استعمال حقه في التنقل لمصلحته ولصالح المجتمع على حدٍ سواء.

فالحركة السكانية التي من خلالها ينتقل الفرد أو الجماعة من موطنهم الأصلي الذي يقطنونه لبلد المهجر تكون هجرة نظامية ويكون دخول الفرد فيها نظامياً ويلتزم بقوانين الهجرة كلها، وتعني الهجرة في اللغة الاغتراب أو الخروج من المحيط الذي يعيش فيه الفرد أو الجماعة والانتقال لبلد آخر، وللحجرة انواع منها القسرية التي يضطر فيها الفرد لهجر موطنه لظروف قاهرة كالكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، والهروب من الأنظمة السياسية، والاضطهاد والحرب والانتقال لمكان آخر بحثاً عن الامان أو العمل أو الرفاهية أو الحصول على منافع اخرى. والهجرة الداخلية التي ينتقل فيها السكان داخل حدود الدولة وهجرة خارجية كالهجرة من دولة لأخرى أو من قارة لأخرى، فيحدث تغير في المعيشة وطابع العمل والاستقرار، فحق التنقل من حقوق الإنسان، ولا بد من تنظيمه من النواحي الإنسانية والأمنية والشرعية، فترك التصرف في تلك الحقوق دون معايير وضوابط يحدث ضرراً بمصالح وحقوق الآخرين، ولا يجب أن يمارس الإنسان حقه بشكل تعسفي أو على وجه يتنافى مع القيم المجتمعية، فوجب وضع قيود على استعمال الإنسان حقه في التنقل لمصلحته ولصالح المجتمع على حدٍ سواء».

وجاء في (م/٢) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد

٥. فايزة كمال، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٢.

6. Genève. (2004). pp 21-11. internationale du BIT. 92cmc session, rapport.

7. Dictionaray.com Unabridged ,April 2011,www.dictionaray .reference.com.



في وضعية قانونية في حالات اللجوء نتيجة النزاعات أو الفقر أو الاضطهاد^٩.

ثانياً: تمييز الهجرة غير الشرعية عن النزوح: فالنزوح يتم داخل حدود الدول ولا يحتاج فيه الفرد أو الجماعة لوثائق انتقال، ولا يكون مخالفاً للقانون، ولا يفقد حقوقه الوطنية^{١٠}، وتختلف الهجرة غير الشرعية عن الإتجار بالبشر، فالأولى هي محاولة فرد أو مجموعة أفراد دخول دولة ما بطرق غير مشروعة مما يعني توافر الجانب الإرادي للمهاجر، بينما تعني الثانية تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم بالقوة أو التهديد باستعمالها، لغرض الاستغلال الجنسي أو نزع الأعضاء وبيعها، أو السخرة والاسترقاق، وتكون فيها إرادة الشخص منعدمة، وتختلف عن التهجير القسري الذي تكون فيه الهجرة اضطرارية ويجبر عليها الفرد أو الجماعات، إما لأسباب اقتصادية أو سياسية أو قهرية وتنتفي فيها إرادة المهاجر^{١١}.

المطلب الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية وتداعياتها

لقد مثلت الهجرة غير الشرعية في بدايتها مؤشرات إيجابية للدول المصدرة والمستضيفة على حد سواء، فقد استفادت الدول الطاردة في ظل الضعف الاقتصادي من تصدير هذا الإنتاج البشري للدول المتقدمة اقتصادياً، لحاجتها الملحة للأيدي العاملة، فنشأت علاقة ارتباطية اعتمادية

المجرم بمقتضى المواد (٥، ٦، ٧، ٨) من هذا القانون»، وحددت تلك المواد وثائق السفر المزورة في (م/٥).

ونظم التشريع العراقي دخول الأجانب للعراق براً أو بحراً أو جواً، وتطرق لعقوبات مخالفة تلك التعليمات من خلال قانون إقامة الأجانب رقم (٧٦) لسنة (٢٠١٧) وفي القوانين القديمة الملغية، وعرفت الجريمة بتهريب المهاجرين، وعرف الأجنبي في (م/١) ثانياً بأنه كل من لا يحمل جنسية جمهورية العراق^{١٢}.

الفرع الثاني: تمييز الهجرة غير الشرعية عما يشابهها من مفاهيم تمييز الهجرة غير الشرعية عما يشابهها من مفاهيم، وخاصة ما يتعلق باللجوء والنزوح كالاتي:

أولاً: تمييز الهجرة غير الشرعية عن اللجوء: فاللاجئ هو كل شخص يوجد خارج بلد اقامته المعتادة ولا يملك جنسية ولخوفه من التعرض للاضطهاد، بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو جنسيته أو آرائه السياسية، ولا يريد العودة لبلده بسبب ذلك الخوف، لذا فهو يختلف عن المهاجر غير الشرعي في دوافع ترك مكان عيشه الاعتيادي، واللجوء ذو طبيعة جماعية، مثلما أسفرت عنه الحرب العالمية الثانية من وجود أكثر من (٥٠) مليون لاجئاً أوريبياً دفع (UN) لإنشاء مفوضية خاصة بشؤون اللاجئين عام (١٩٥٠)^{١٣}، ويكون اللاجئ،

8. UNHCR : Aider les réfugiés, document public par le UNHCR, édition de 2005.p4.

٩. عبد الحميد الوالي، حماية اللاجئين في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، ع ١٤٨، نيسان ٢٠٠٢، ص ٢٢.

١٠. مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النزوح والنازحون، ط٣، جنيف، نيسان، ٢٠٠٥، ص ٢٢.
١١. أحمد يوسف محمد، تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري، مجلة الأمن القومي والاستراتيجية، الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية، المجلد ١، ع/١ كانون الثاني، ٢٠٢٣، ص ٥٨.



الحاصلات الزراعية في ظل الأزمة العالمية للغذاء، فتعد البطالة والفقر وتذبذب وتيرة التنمية في الدول النامية، من أهم أسباب ودوافع الهجرة للدول الأكثر تقدماً، فتشير التقارير إلى أن نسبة (٤٠٪) من المهاجرين في مراكز الإيواء كانت أسباب قدومهم سوء الأحوال المعيشية في بلدانهم، ويعاني (٦٤٪) من المهاجرين من البطالة، وتدني مستوى الاجور مقارنة بمثلتها في شمال البحر المتوسط، وأشارت تقارير أخرى إلى أن (٨٠٪) هي أسباب اقتصادية، لقدوم المهاجرين لدول العبور للغرب كليبيا والمغرب والجزائر، و (١,٥٪) تهديدات وجوانب أمنية، و (٥٪) حروب أهلية، وفي سلم تلك الأسباب تأتي الأسباب الاقتصادية الأكثر تأثيراً على المهاجرين وتدفعهم لترك أوطانهم والذهاب لوطن بديل، ولأن دول إفريقيا هي دول فقيرة في مواردها وغير مستقرة^{١٥}، لذلك تمثل بيئة طاردة للسكان^{١٦}.

ثانياً: الأسباب السياسية والأمنية: إن حالة عدم الاستقرار السياسي، وما ينجم عنها من اضطرابات سياسية قد تصل لحد النزاعات المسلحة، أو عدم القدرة على تشكيل الحكومة، أو إجراء الانتخابات الرئاسية أو التشريعية، ولدت حالة من الخوف لدى المواطنين أو الأقليات تدفعهم

بين الطرفين حققت مكاسب متبادلة، ويمرور الوقت وظهور متغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وتكنولوجية اختلفت هذه العلاقة، وبرزت تداعياتها وتأثيراتها السلبية على الطرفين، فارتبطت الهجرة غير الشرعية بعدد من الإشكاليات المثارة، تمثلت في حاجة الدول المستضيفة للهجرة، للعمالة الإفريقية القادمة من الجنوب، وإشكالية مطالبة هؤلاء بحقوقهم بعد استقرارهم في تلك الدول^{١٧}، وإشكالية مزاحمتهم لأبناء البلد الأصلي على الخدمات المتاحة، مما يخلق ضغطاً كبيراً عليها^{١٨}، وإشكالية تأثير هؤلاء المهاجرين على أمن الدول المضيفة لهم، مما يدفعها لاتخاذ إجراءات أمنية صارمة من خلال تنفيذ وتطبيق قانون الهجرة وضوابطها^{١٩}،

الفرع الأول: أسباب ودوافع الهجرة الإفريقية غير الشرعية : وسيتم ايضاح هذه الاسباب وفقاً لما يلي:

أولاً: الأسباب الاقتصادية: تعد المتغيرات الاقتصادية المحلية أحد أهم أسباب ودوافع الهجرة غير المشروعة من مصر ودول إفريقيا، فعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية رغم الجهود التي تبذلها الحكومات في هذا المجال، وانكماش الاستثمار، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، وتراجع عائدات

١٢. أحمد دياب، معضلة أوربية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية، مجلة السياسة الدولية، ع ٢٨، أيلول، ٢٠١٥، ص ١١.

١٣. أحمد الطاهر، شنغن والتعديلات المقترحة.. توسع أم خطوة للوراء، مجلة العرب الدولية، ١٣ تشرين الأول، الرياض، ٢٠١٧، ص ٧.

١٤. إيمان شريف السيد، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٤.

١٥. الفيتوري السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر» دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا»، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة سرت، بعنوان «الهجرة غير الشرعية للتداعيات وسبل المواجهة»، ١٨/١٢/٢٠١٩، ص ١٨٤.

١٦. عزوز بوهاالي حفيفة، مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال وسائل الإعلام: دراسة تحليلية، مجلة جيل العلوم الإنسانية، الجزائر، ع(٤٢)، ٢٠١٨.

المتغيرات الاجتماعية في البيئة العربية والإفريقية أحد أسباب الهجرة، نظراً للزيادة السكانية المضطردة، وتغير البنية والتركيب السكانية بزيادة نسبة الشباب في الهرم السكاني للمجتمع، ورغبتهم بالسفر للدول المتقدمة الأكثر ثراء، وانخفاض مستوى التعليم وخاصة الفني، وتراجع الرؤية المجتمعية لقيمة العمل، وانتشار ثقافة الهجرة غير الشرعية في القرى والمحافظات النائية المصدرة لها، وانخفاض قيمة الانتماء الوطني، فيرغب المهاجرون المعرضون للخطر بسبب تلك الهجرة، في طلب الرزق وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.^{٢٠}

رابعاً: دور وسائل الإعلام الحديثة: لوسائل الاعلام الحديثة دوراً مهماً في تحفيز ورفع سقف تطلعات الشباب المصري للهجرة غير المشروعة، إضافة لقصور التعليم الفني في مصر ودول إفريقيا عن رفع مهارات الشباب لمواكبة التطور التكنولوجي الراهن واحتياجات سوق العمل، وتمثل المتغيرات البيئية عوامل طرد، كالتلوث البيئي وتأثيره على بعض الحرف كالصيد، والجفاف والتصحر وانكماش الرقعة الزراعية وتأثيره على المزارعين.^{٢١}

خامساً: الأسباب الدينية: للعامل الديني دوراً في الهجرة غير الشرعية، لاتصاله بالروح والنفس البشرية ومعتقداتها

للهرب أو الهجرة السرية^{١٧}، وهو حال الكثير من الدول الإفريقية التي تعاني من الاضطراب السياسي كنيجيريا وكينيا، أو الصراعات المسلحة على الحكم والنفوذ كليبيا والسودان، أو تشهد نزاعات حدودية كالصومال ودول القرن الإفريقي، أو خلافات حدودية كدول الساحل الغربي لإفريقيا. فتقوم الجماعات المختلفة داخل تلك الدولة بالهجرة عبر الصحراء أو الحدود طلباً للجوء في دول أخرى، أو يظلون معلقون في الأماكن التي هاجروا إليها، أو عبروا منها لدول أوربا عبر جماعات التهريب بحراً^{١٨}. فبداية الهجرة غير الشرعية من الصومال للدول الأخرى بدأت مع انهيار الصومال عام (١٩٩١) ونشوب الحرب الأهلية، وكذلك الأمر بالنسبة لدول القرن الإفريقي كإريتريا وإثيوبيا فيعبر منهم (٦٠٠٠) مهاجر غير شرعي شهريا لليمن للوصول لدول الخليج العربي، ومثلت السياسات الأوربية عاملاً مشجعاً لمثل هذه الهجرة، وخاصة ما يتعلق بإجراءات غلق الحدود التي طبقت ابتداءً من عام (١٩٧٤)، وجعلت الهجرة تنحصر في ثلاث أشكال هي التجمع الأسري، أو اللجوء، أو الهجرة السرية أو غير المشروعة، وقامت الدول الأوربية مع بداية عام (١٩٩٣) بتعديل قوانينها الخاصة باللجوء، بدءاً من ألمانيا ثم فرنسا وبريطانيا فأدى لظهور الأشخاص بدون وثائق ويعتبرون كذلك مهاجرين غير قانونيين^{١٩}.

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية: تمثل

١٧. محمد أبو زيد، الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي الليبي، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٩، ص ٢٨.
١٨. محمد معمر، أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية: دراسة ميدانية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ٢٠٠٩، ص ١٥.

19. WIHTOLD DE WENDEN Cathrine, "Pour un droit a la mobilité et une démocratisation des frontières", Paris: Revue Panoramique, no 55.4cme édition. (2001). p 9.

٢٠. محمد عبد الحميد، تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص ١٧ وما بعدها.

٢١. أحمد يوسف محمد عبد النبي، مرجع سابق، ص ٥٩.



وتفكيرها، فقد تسعى الجماعات أو الأفراد للهروب من فرض مذهب ديني أو فكري معين، أو بحثاً عن مناخ ملائم لنشر مذهب ديني، ويشير الواقع العملي الى أن الكثير من القوميات دائماً ما تبحث عن المناطق والدول التي تكن احتراماً لممارسة الشعائر الدينية ولا تقوم بأي اضطهاد ضدها^{٢٢}.

الفرع الثاني: تداعيات الهجرة غير الشرعية:

التداعيات السلبية للهجرة غير الشرعية :

أولاً : التداعيات الأمنية: تؤدي شبكات الهجرة لظهور جماعات إجرامية قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية، أو استغلالهم جسدياً، أو بيعهم لجهات أخرى ترسلهم لمناطق النزاع، أو تحريضهم للقيام بعمليات إرهابية في الدول المستقبلية أو استخدامهم في تجارة المخدرات، وبذلك تساهم في انتهاك الأمن الوطني للدول وتهديد استقرارها، وتؤدي لتوتر العلاقات بين الدول^{٢٣}.

ثانياً : التداعيات الاقتصادية: تمثل الهجرة غير الشرعية عبء اقتصادي تتحمله الدول المستقبلية للمهاجرين، مما يزيد من ارتفاع نسبة البطالة، وظهور العمالة غير المشروعة، وشبكات تمارس التجارة الوهمية مقابل مشاريع غير حقيقية، وهو مجال خصب لنمو مثل هذه الجرائم الاحتيالية، وزيادة تهريب الثروات

٢٢. سامر ماهر، التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٢، ص ٥١ وما بعدها.

٢٣. د. خراز حليلة وآخر، تداعيات الهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها إقليمياً ودولياً، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية، ع ٦، كانون الثاني، ٢٠٢١، ص ٣٩ وما بعدها.

٢٤. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإسباني، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، ٢٠١١، ص ٩١.



المبحث الثاني:

جهود مكافحة الهجرة غير المشروعة

وسنناقش جهود بعض الدول الإفريقية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومنها الجهود المصرية والليبية والتونسية والمغربية والجزائرية، والتحديات التي تقف في طريقها من خلال الآتي:

أولاً: الجهود المصرية:

تتبع الحكومة المصرية خطة متعددة الأبعاد مكنتها من تطوير منظومة متكاملة لاحتواء الهجرة غير الشرعية والحد من مخاطرها، ونجحت في إحكام عمليات ضبط الحدود البرية والبحرية، ووضع إطار تشريعي وطني لمكافحة تهريب المهاجرين، وأسفرت جميع هذه الجهود عن عدم خروج أية سفينة لنقل مهاجرين غير شرعيين من السواحل المصرية منذ أيلول (٢٠١٦^{٢٥}) ومن أهم ملامح هذه الخطة:

أ-تكثيف التعامل الأمني مع الهجرة غير الشرعية: ما بين الأجهزة الأمنية وخاصة القوات المسلحة ووزارة الداخلية، لتأمين الحدود وحصار سمسرة الهجرة غير الشرعية، ممن يسهلون عبور الأفراد الذين يتخذون من مصر دولة عبور، فتقوم عناصر حرس الحدود بعمليات التفتيش والتأمين الدورية للسيارات والمركبات بالأنفاق والمعابر الحدودية، ومنذ عام (٢٠١٦) وحتى (٢٠٢١) أصدرت قوات حرس الحدود التابعة للقوات المسلحة المصرية عدة بيانات بأوقات مختلفة تفيد بإلقاء القبض على حوالي (٩٠,٠٠٠) شخصاً من جنسيات مختلفة أثناء محاولة

ولأن تلك الظاهرة من الظواهر السلبية العابرة للحدود، كونها ظاهرة عالمية تتعلق بأوضاع كل أطرافها من دول مصدرة لها، الى دول تمثل نقطة عبور لها، والى دول المقصد، فبالنسبة لدول إفريقيا فإنها تمثل أحد أهم مراكز تصديرها عبر مسارات مختلفة تعبر الصحراء والحدود في أوضاع خطيرة، وصولاً لدول العبور التي منها ليبيا، اليمن، تونس، الجزائر، المغرب ومصر في بعض الأحيان، والى دول أوروبا التي هي دول المقصد لهؤلاء المهاجرين، وقد تنبه المجتمع الدولي لخطورة هذه الظاهرة وعمل مع المنظمات الإقليمية والدول الوطنية على وضع ضوابط للحد منها، ووضع برامج وخطط لمعالجتها، ويناقش المبحث الجهود، والتحديات التي تقف أمام المعالجة، من خلال مطلبين، يعالج الأول الجهود الدولية لمعالجة الظاهرة، ويناقش الثاني الجهود الوطنية وتحديات المعالجة كالاتي:

المطلب الأول: الجهود الإقليمية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول: السياسات و الإجراءات الوطنية لردع الهجرة غير المشروعة لم تفصل التشريعات الوطنية عن الجهود الدولية لمعالجة الظاهرة، إذ تضمنت المواثيق والاتفاقيات الدولية والثنائية بنوداً تتعلق بضرورة موائمة التشريعات الوطنية للإجراءات والترتيبات المتعلقة بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية،

٢٥. التقارير الدورية للجنة حقوق الإنسان: ٥، ٦، ٧، ٨ (٢٠٠٦ - ٢٠١٠ - ٢٠١٤ - ٢٠١٨)



وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج، التي استحدثت في (٢٠١٥) وأهم اختصاصاتها دراسة الاتفاقيات الدولية والمحلية بخصوص الهجرة غير الشرعية من وإلى مصر، وإبرامها مع الدول والجهات الأجنبية والمحلية، عبر برامج تدريبية لإعداد مدربين معتمدين للتوعية من مخاطر الهجرة غير الشرعية، وإطلاق برامج لتوعية الفئات المستهدفة بمخاطر الهجرة غير الشرعية وشرح السبل البديلة الآمنة للهجرة.^{٢٦}

وشكلت اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية عام (٢٠١٤)، وضمت إليها مهام مواجهة الإتجار بالبشر في (٢٠١٧) وفقاً لقانون رقم (٨٢ لسنة ٢٠١٦) لتصبح اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وضمت في عضويتها أكثر من (٣٠) وزارة وهيئة ومجلساً، وتختص بالتنسيق على المستويين الوطني والدولي بين السياسات والخطط والبرامج الموضوعية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وتقديم أوجه الرعاية والخدمات اللازمة لضحايا جريمة الإتجار بالبشر، والمهاجرين المهربين وحماية الشهود في إطار الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية الثنائية أو متعددة

الدخول أو الخروج من مصر^{٢٦}، وتمكنت تلك القوات في نيسان (٢٠٢١) من إحباط محاولات التسلل والهجرة غير الشرعية عبر الحدود من جانب (٢٧٥٠) فرداً من جنسيات متعددة على مختلف حدود الدولة^{٢٧}

ب- الأطر التشريعية والمؤسسية: صدور قانون مكافحة الإتجار بالبشر رقم (٦٤) لسنة (٢٠١٠) ولائحته التنفيذية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٣٠٢٨) لسنة (٢٠١٠)، لكن الخطوة الأبرز فيه هي إصدار قانون رقم (٨٢) لسنة (٢٠١٦) بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين، ولائحته التنفيذية رقم (٩٨٣) لسنة (٢٠١٨) الذي وضع عقوبات رادعة لهذه الظاهرة بتجريمه لجميع أشكال تهريب المهاجرين^{٢٨}، وعدلت أحكام قانون مكافحة وتهريب المهاجرين بموجب القانون رقم (٢) لسنة (٢٠٢٢) ليتوافق مع مستجدات الظاهرة، وما تستحقه من عقوبات رادعة وصلت للسجن المشدد مدة لا تقل عن (٥) سنوات، وغرامة لا تقل عن (٥٠٠,٠٠٠) ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه^{٢٩}.

أما على الجانب المؤسسي، فقد أنشأت الحكومة عدداً من الهيئات المعنية بإدارة ملف الهجرة غير الشرعية، أهمها

٢٦. منصة اللاجئين في مصر، بعد مئات الشكاوى: النائب العام يأمر بفحص قضايا الهجرة غير النظامية على مستوى الجمهورية، ١٩/شباط/٢٠٢٢، على الموقع: shorturl.at/cdEKO

٢٧. أحمد اللاهوني، «حرس الحدود تدمر (٥) أنفاق وتضبط ١,٥ طن من الحشيش المخدر وتحبط محاولات تسلل ٢٧٥٠ فرداً، جريدة المال، ١٨ نيسان ٢٠٢١، على الموقع: shorturl.at/huxz8

٢٨. موقع الهيئة العامة للاستعلامات، اهتمام مصري بشأن تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، ٢٥ حزيران، ٢٠١٩.

٢٩. خطة الحكومة المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، صوت الأمة، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢.

٣٠. موقع وزارة الدولة للهجرة على شبكة الإنترنت:



من هذه الظاهرة على المستويات الأمنية والاقتصادية والبشرية، لذا فقد شرعت بإصدار قانون رقم (٠٣/٠٢) الخاص بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب، و، الذي دخل حيز النفاذ في (٢٠٠٣/١١/١١)^{٣٤}، لتفتين المخالفات الخاصة بالهجرة السرية، وتم تجريم تهريب المهاجرين بوضع عقوبات تصل مدتها من (١٠ سنوات- المؤبد) ويحمي القانون حقوق الأجانب مادامت طرق اللجوء للقضاء معروفة بوضوح، ويعاقب القانون كل من يساهم أو يقدم مساعدة لارتكاب أفعال التهريب براً وبحراً وجواً بعقوبة الحبس لمدة تصل من (٢-٥) سنوات، وغرامة تصل إلى (٥٠٠,٠٠٠) درهماً^{٣٥}، وأنشأت المغرب مديرية شؤون الهجرة لمراقبة الحدود في وزارة الداخلية، ومرصد الهجرة .

رابعاً: الجهود التونسية: وسنت تونس تشريعات جديدة لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الدول المغربية والأوروبية في كانون الثاني (٢٠٠٣)، إذ صادق البرلمان التونسي على مشروع قانون خاص بجوازات السفر بنهاية العام (٢٠٠٣)، وعُدلت بعض فصول القانون السابق بهدف ملائمة مع تطور التقنيات المعتمدة في إعداد الجوازات، وتوسع المشرع في تجريم كل عناصر منظومة كالأشخاص المهريين ومن يساعدهم، أو مالكي الأماكن التي تأويهم أو الناقلين وغيرهم، وأعطى القانون بعض الأشخاص

الأطراف النافذة في جمهورية مصر^{٣١}.
ج. الملاحقة الجنائية لجرائم الإتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية: صدر قرار بنهاية أيلول (٢٠٢١) بإنشاء نيابات مختصة في مكافحة جرائم الإتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، بمقر كل نيابة استئناف على مستوى الجمهورية، وتختص بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بتنظيم زراعة الأعضاء البشرية، ومكافحة الإتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين^{٣٢}.

ثانياً: الجهود الليبية: صيانة حقوق المهاجرين التي أكدتها مختلف البرتوكولات الدولية، وخاصة في المعاملة أو العقوبات اللانسانية أو المهينة، وإطلاع الأشخاص المعنيين دون إبطاء سواء بإبلاغ الموظفين القنصليين أو الاتصال بهم^{٣٣}، ووقعت ليبيا على تلك الاتفاقيات والبرتوكولات الدولية، وعندما أنشئت الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود في الاتحاد الأوروبي، جرت مفاوضات بشأن إنشاء مراكز للمهاجرين المبعدين لخارج أوروبا.

ثالثاً: الجهود المغربية:

لكون المملكة المغربية من الدول التي شهدت تزايداً لتلك الظاهرة لقرب شواطئها من سواحل إسبانيا وقصر المسافة عبر مضيق جبل طارق والتي قُدرت بنحو (١٤) كم، وتعد دولة عبور تتضرر بشكل كبير

٣١. جريدة الشروق، حوار مع السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إطلاق استراتيجية وطنية لمواجهة الإتجار بالبشر قريبا، الشروق ١٠/٥/٢٠٢٢.

٣٢. جريدة الأهرام، إنشاء نيابات لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ٣٠/٩/٢٠٢١.

٣٣. م ١٦ من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لسنة ٢٠٠٠.

٣٤. المملكة المغربية، وزارة العدل، إشكالية الهجرة على ضوء قانون رقم ٢/٣، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الخارجية، مراكش ١٩ - ٢٠ كانون الثاني، ٢٠٠٣، ط ١، منشورات جمعية نشر المعلومات القانونية والقضائية، الرباط، ٢٠٠٤.

٣٥. نصوص المواد (٥٢) من قانون ٢/٠٣، الجريدة الرسمية المغربية، (ع) ٥١٦٠، ١٣ نوفمبر ٢٠٠٣.



العبور كاليمن أو ليبيا، إذ تأتي روافد تلك الهجرة إلى ليبيا وهي دولة عبور من تشاد والسودان والنيجر ومصر^{٣٧}.

وقد أثارَت مبادرة مفوضية الاتحاد الإفريقي لمكافحة الإتجار، الوعي بخطة عمل « واغادوغو» السالفة ودفعت لتنفيذها، وتستند مبادرة القرن الإفريقي التابعة للاتحاد الإفريقي والتي أطلقت عام (٢٠١٤) لدفع جهود الحوار التي تعالج الإتجار بالبشر، والتهريب، والهجرة غير النظامية من داخل منطقة القرن الإفريقي، وتدعو الخطة في سنواتها الأولى من أجندة عام (٢٠٦٣) لتمكين المرأة والشباب والأطفال^{٣٨}، ووضع حد لاستغلال الأطفال في العمل والزواج والإتجار والتجنيد بحلول عام (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، وتتمثل صور التعاون بين الدول الإفريقية لمكافحة الهجرة غير الشرعية بخلق توأمة مع الدول الأوربية، لتدعيم الحد من هذه الظاهرة وتجلّي ذلك من خلال^{٣٩}:

التعاون الأمني، وتشجيع المبادرات لتحسين المستوى المادي لسكان الحدود، والتصدي للشبكات الدولية التي تتاجر بالبشر وتميرير المهاجرين، ويبقى تبادل المعلومات والتعاون بين دول إفريقيا الاستراتيجية هو الأمثل لتجاوز الظاهرة.

ثانياً : معوقات عملية معالجة الهجرة غير المشروعة:

فمن أهم تحديات عملية معالجة ظاهرة

المتورطين في تنظيم عمليات الهجرة غير الشرعية شريطة قيامهم بإعلام السلطة بوجود «المخطط الإجرامي» أو مدها بالمعلومات التي تساهم في إحباطها والقبض على منفذيه.

خامساً: الجهود الجزائرية: والجزائر دولة عبور أيضاً ففي عام (٢٠٠٨) أقر مجلس الوزراء الجزائري مشروع قانون جديد يجرم الخروج غير القانوني من التراب الوطني بعقوبة الحبس من (٦ أشهر- ١٠ سنوات) لمنظمي الهجرة غير القانونية^{٣٦}.

الفرع الثاني : التعاون الاقليمي المشترك للحد من ظاهرة الهجرة غير المشروعة

أولاً: الجهود الافريقية

لطالما شكلت الهجرة غير المشروعة من إفريقيا مصدر قلق متزايد منذ منتصف القرن الحادي والعشرين ولا تزال، وتؤكد على وجود الحاجة الملحة لفهم ومعالجة أسبابها، وخاصة أن جزء منها يكون داخل القارة في حين تتجه الغالبية لأوربا، على الرغم من وجود انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والخسائر البشرية المتمثلة بفقدان الأرواح، وعدم الكفاءة الاقتصادية في البلدان الأصلية وبلدان العبور، فضلاً على وجود مسارات للهجرة غير المشروعة من إفريقيا، ومختلف المسارات للوصول لدول

٣٦. محمد رضا التميمي، الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع(٤)، يناير ٢٠١١، ص ٢٦٣ وما بعدها.

٣٧. عبد الفتاح فرج، هجرة المصريين عبر ليبيا.. ألغام ومطارادات وصحراء تبتلع التائهين، جريدة العرب الدولية، الرياض، ٢٠١٧، ص ١٢.

٣٨. الإطار المنقح لسياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل (٢٠١٨-٢٠٢٧)، الاتحاد الإفريقي، أديس أبابا، ٢٠٢٠، على الموقع: www.africa-union.org

٣٩. أمنة محمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (حالة الجزائر)، مداخلة غير منشورة، الملتقى الوطني الثاني، جامعة الشلف، ما بين ٢٦، ٢٥ ماي ٢٠٠١، ص ١٨.

الطاردة للسكان , ثم دولة العبور التي تتأثر اقتصادياً وأمنياً واجتماعياً بهذه الهجرات, والدول المستقبلية, ليس على المستوى الأمني فقط, بل بتكامل الإجراءات الأمنية والاقتصادية والتشريعية والاجتماعية, وضمن حماية حقوق المهاجرين, وعدم استغلالهم أو انتهاك كرامتهم^{٤٠}.

المطلب الثاني: الجهود الدولية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

الفرع الأول : الاتفاقيات الدولية المنظمة للهجرة و مكافحة تهريب البشر

• اتفاقية «شنغن»: أصدر المجلس الأوروبي مجموعة إجراءات منها ما يتعلق بمراقبة الهجرة غير الشرعية في ايلول(٢٠٠٥), وعودة المهاجرين وإدماجهم, وقضايا أخرى تتعلق بالهجرة, وحسنت الاتفاقية ذاتها لكن انتقال الأشخاص داخل الاتحاد الاوربي حسمته اتفاقية «شنغن»^{٤١}, التي وقعت عليها(٣٠) دولة معظمها من الاتحاد الأوروبي ودول غير أعضاء وهدفها تحقيق حلم الاتحاد الأوروبي بنزع الحواجز الحدودية, وتنظيم حركة المرور والسيارات والأفراد بين دول الاتحاد, لتبادل المعلومات الشخصية والأمنية مع بعضها, ويسمى بنظام

الهجرة غير المشروعة هي أولاً: التشريعات الوطنية تضع قيوداً على الهجرة القانونية:

من بين أهم التحديات في معالجة تلك الظاهرة والتي تزيد منها أن التشريعات الوطنية لازالت تضع قيوداً على انتقال المهاجرين بشكل قانوني أو مشروع, وخاصة على مستوى الدول المستقبلية أو دول المقصد وغالباً ما تكون دول أوروبية, فقد تبنت إيطاليا في(أذار/١٩٩٨) قانون خاص للهجرة يضع قيوداً وإجراءات صارمة على الهجرة غير الشرعية, وعلى تجديد إقامات الأجانب, ويعيد برمجة سياسات الهجرة, ويضع شروط لدخول الأجانب لإيطاليا وسبل الإقامة بها, ويضع إجراءات معقدة لمنح الإقامة وتفعيل الإعادة القسرية للمهاجرين^{٤٢}.

ثانياً: ضعف الإحصاءات المتعلقة بالهجرة: إذ لاتوجد احصاءات دقيقة وموضوعية بشأن الهجرة الدولية وكلها تقديرات, بالرغم من كونها دول متقدمة ولديها الإمكانيات المتطورة واللازمة لذلك^{٤٣}.

ثالثاً: فشل آليات المعالجة الفردية وضعف التعاون فتعتمد الدول سواء المصدرة للهجرة أو دول العبور أو الدول المستقبلية على آليات فردية لمعالجة تلك الظاهرة, وتعتمد غالبيتها الآليات الأمنية, ولحاجة هذه الظاهرة لجهود جماعية منسقة, فتبدأ المعالجة من الدولة المصدرة, بالمساعدة في عمليات التنمية في المناطق

40. Thomas Isabelle, "la Loi Italienne sur l'immigration, un cadre rénové mais encore insuffisant", Revue Général de Droit International Public, Tome CVI, Editions A.pedone , Paris, 2002.

41. GIULBILARO Donatella, "les migrations en provenance du Maghreb et la pression migratoire : situation actuelle et prévisions". Cahier de migration internationales, no 15 département de l'emploi et de la formation, (1997), p 75.

٤٢. عكازي تالية, مرجع سابق, ص ٥٠ وما بعدها.

٤٣. زارة لخضر, الهجرة غير الشرعية ... من مكافحة إلى التنمية المستدامة, دار الخلدونية, الجزائر, ٢٠١٧, ص ٥٦.



الإنساني المتعلق بحماية المهاجرين وطالبي اللجوء وأسره^{٥٥}.

وفي اتفاق دبلن لعام (٢٠١٧)، أعلنت دول الاتحاد بأنه سيعاد تفعيل اتفاقية دبلن بشكل كامل دون استثناءات، وتهدف الاتفاقية لتحديد البلد العضو في الاتحاد الذي دخل منه المهاجر، للحيلولة دون تقديمه طلبات لجوء لأكثر من بلد أوربي، ومنع استمرار تنقله من بلد لآخر، عبر إدراج بصمات طالب اللجوء في بنك المعلومات لتحديد ما إذا كان قد قدم طلبه من قبل^{٥٦}، وتعتبر الاستراتيجية الأمنية للاتحاد التي تتعلق بالهجرة إحدى الآليات الهامة، إذ تعطي أولوية لتكثيف الإجراءات والأدوات الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة، وفي مقدمة تلك الأجهزة وكالة «فرونتكس» التي أنشأها الاتحاد في (٢٠٠٤)، لمراقبة وحراسة الحدود والشواطئ الأوربية لمنع التسلل غير المشروع^{٥٧}.

الفرع الثاني : دور الأمم المتحدة و منظمة الهجرة الدولية (IOM) لمعالجة الظاهرة

عرفت ظاهرة الهجرة السرية أو غير الشرعية أو غير القانونية رغم اختلاف تسمياتها تفاقماً كبيراً وشكلت خطراً على الدول المستقبلية التي تشهد تدفقات كبيرة لأعداد هائلة من المهاجرين غير الشرعيين، فعملت الدول على إحداث لقاءات وندوات تشاورية واتفاقيات للتعاون، ومؤتمرات

«شنغن» المعلوماتي لتسهيل القبض على أي شخص غير مرغوب فيه، أو يشكل خطراً على أية دولة من دول الاتفاقية ما دامت المعلومات تشكك في عدم الرغبة فيه^{٥٨}.

٢- المؤتمر الأورو-إفريقي (بيان الرباط ٢٠٠٦): جمع الملتقى الحكومي الأورو-إفريقي المنعقد بالرباط وضم (٢٧) دولة إفريقية منها دول شمال إفريقيا ماعدا الجزائر و(٣١) دولة أوربية منها دول الاتحاد الأوربي التي انضم إليها ممثلو كل من بلغاريا والنرويج، وسويسرا، ورومانيا، وإيسلندا.

وطلبت نحو(٦٠) دولة من إفريقيا وأوربا عام(٢٠٠٦)، مساعدة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، لمعالجة مشكلة الهجرة غير الشرعية في أوربا وإفريقيا، وهو أمر يثير القلق نتيجة الخلط بين المهاجر واللاجئ، إذ يمكن أن يكون الإثنين على متن سفينة واحدة، ما حدا لإصدار بيان وقعت عليه(٥٧) دولة إفريقية وأوربية في(الرباط) عاصمة المغرب واتفق خلاله على تعزيز التعاون المشترك في معالجة تلك الظاهرة بطريقة متوازنة، تكفل احترام حقوق وكرامة المهاجرين واللاجئين على حد سواء، وسعى برنامج «ستوكهولم» للتعاون مع الدول خارج الاتحاد الأوربي لوضع حقوق الإنسان في السياسات المتعلقة بالهجرة، ومنح أولوية التطبيق للأنظمة القانونية التي تعطي حماية لتلك الحقوق وتحترم قواعد القانون الدولي

٤٤. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوربا، مجلة السياسة الدولية، وزارة الخارجية، أكاديمية مبارك الأمنية، مركز بحوث الشرطة، ٢٠٠٧، ص ٦٨.

٤٥. طاهر عبد القادر، حقوق المهاجرين غير النظاميين في إطار التعاون الأورومتوسطي، رسالة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٢٦.

٤٦. اتفاقية دبلن ما زالت تثير الكثير من الجدل داخل الاتحاد الأوربي، المركز الأوربي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٧/كانون الأول/٢٠١٧، على الموقع: <https://www.europarabct>.

٤٧. محمد مطاوع، الاتحاد الأوربي وقضايا الهجرة، مجلة المستقبل العربي، ع(٤٣١)، ٢٠١٥، ص ٣٠.



بدلاً من ان يكونوا مصدرًا لزعة الاستقرار.

ثانياً: إقرار الاتفاقية العامة للـ (UN) حول قانون البحار ١٩٨٢: بخضوع كل السفن في البحر العام لولاية السفن العامة أو الحربية لأحكام القانون الدولي واتفاقيتي جنيف (١٩٥٨)، والـ (UN) لقانون البحار (١٩٨٢)، ووجود نص يفرض على الدول الالتزام بمنع أو محاولة نقل الأرقاء من دولة لأخرى واعتبارها جريمة جنائية، توقع على مرتكبيها جزاءات بالغة الشدة^{٥٠}.

تعرضت الاتفاقية العامة لعام (١٩٨٢) لموضوع الهجرة غير الشرعية صراحةً وضمنًا في (م/١٩) من الاتفاقية ونصت على الأفعال التي إذا أقدمت السفينة الأجنبية المارة بالبحر الإقليمي على القيام بها انتفت عن مرورها صفة براءة المرور التلقائي، ويحق للدولة الساحلية اعتراض طريقها أو إيقافها أو احتجازها لمعاقبها، ومُددت صلاحيات الدولة الساحلية خارج بحرها الإقليمي باستحداث منطقة جديدة لمراقبة سواحلها وحماية أمنها ونظامها من الهجرة غير الشرعية لتتمكن من رصد تحركات المهاجرين غير الشرعيين، وحق التدخل لتفقد السفن الأجنبية في أعالي البحار كسفن القرصنة، أو التي تعمل في تجارة الرقيق، أو في البث الإذاعي غير المصرح به، أو السفن التي بدون جنسية^{٥١}.

علمية لتشخيص الأسباب، وسن القوانين الرادعة للحد من الظاهرة ومكافحتها.

أولاً: جهود الأمم المتحدة: سعت (UN) عبر الندوات واللقاءات لمكافحة الظاهرة خاصة عبر حوار رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية عام (٢٠٠٦) لمناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير الشرعية، والتعريف بهذه الظاهرة بالغة الخطورة، وتطبيق برامج تنموية، وتوفير فرص العمل والعيش الكريم في الدول المصدرة للهجرة، بقرار من الأمين العام للـ (UN) وبدأت عملها في ٢٠٠٤، ومن خلالها تجمع المناقشات الدولية حول الهجرة، وتقدم إرشادات بشأن سياسات الهجرة، وضمت (١٩) خبيراً من كل دول العالم في مجال شؤون الهجرة^{٥٢}، وتصدت المنظمة لهذه الظاهرة وركزت على عدة نقاط مهمة منها^{٥٣}:

١. اعتبار الهجرة غير الشرعية مشكلة معقدة تستوجب التعاون الدولي لمواجهة مهربي البشر وتوقيف قواتها والاستفادة منها.
٢. احترام حقوق المهاجرين غير الشرعيين عند تواجدهم بمراكز الحجز.
٣. اتخاذ القوانين الردعية لمقاومة الهجرة غير الشرعية، والمساعدة بوضع قواعد دولية.
٤. إدارة الهجرة بما يتلاءم مع مصالح الجميع.

٥. وضع استراتيجيات مدروسة، لإدماج المهاجرين ليكونوا مصدر إثراء للدولة

٤٨. فايزة ختو، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية (١٩٩٥-٢٠١٠) (ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات أمنية، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية والإعلام، جامعة الجزائر، ٢٠١١، ص ٧٦.

٤٩. فتحي حاجي، الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد ٤، ع ٣، حزيران، ٢٠٢٠، ص ٩٧ وما بعدها.

٥٠. حسن الإمام سيد الأهل، مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار، دار الفكر الجامعي، مصر، ٢٠١٤، ص ٢٥٤.

٥١. زارة لخضر، مرجع سابق، ص ٢٠١-٢٠٢.



الخاتمة

وشبكات التهريب والجريمة المنظمة لهذا المجال, واستخدام التقنيات المتطورة في تنظيم ذلك, هو ما يعيق عمليات الردع والملاحقة, كما أن انتشار الفساد في دول العبور يحول دون الحد منها.

لظاهرة الهجرة غير المشروعة تداعيات وآثار سلبية كثيرة على الدول المتصلة بها, على المستويات السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي والثقافي, وهو ما يعني أن تلك الدول تحتاج لدعم المجتمع الدولي والمنظمات ذات الصلة في هذا الصدد.

التوصيات: توصي الدراسة بالآتي:

١. تعزيز آليات التعاون القضائي والتشريعي والفني والأمني بين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية ودول المقصد, لتمكين ضبط الحدود البرية والبحرية في إطار الاحترام الكامل لحقوق المهاجرين لمواجهة جماعات الهجرة غير النظامية ومكافحة شبكات التهريب.

٢. زيادة التوعية بمخاطر الهجرة غير الشرعية, وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في التصدي لها عبر المساهمة في بناء قواعد بيانات واسعة تضم القيادات المجتمعية في المناطق المصدرة للهجرة لتسهيل الاتصال بهم, وتمكين المنظمات من إبرام تعاقدات إعلامية لكسب ثقة الجمهور وتشجيعه على تقديم المعلومات عن سماسرة الهجرة غير الشرعية.

٣. الاهتمام بتنمية المناطق الطاردة للسكان لتمكينهم من القدرة على العيش والتطور مع المتغيرات الحديثة, وزيادة حجم الاستثمار في التعليم بتلك المناطق.

لقد وضحت أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية, وآثارها السلبية على المجتمعات سواء المصدرة أو المستقبلة أو دول العبور, فباتت مشكلة دولية تتطلب قدراً كبيراً من التعاون الدولي, فساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعولمة في استفحالها, والضعف الكبير في مراقبة الحدود, فضلاً على الصراعات والنزاعات المسلحة, والتضخم الاقتصادي العالمي, واندثار هياكل التنمية وخاصة في الدول النامية التي تعاني من تدني مستويات الدخل, وتدفع الأفراد والجماعات للوقوع كرهائن في أيدي عصابات التهريب والتنظيمات التي تعمل في مجال المخدرات والسلاح وتجارة البشر, ورغم الجهود الدولية المبذولة من خلال الاتفاقيات ذات الصلة أو على المستوى الإقليمي أو التشريعات الوطنية لكنها لا زالت قاصرة عن معالجة الظاهرة أو الحد منها, وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

إن ظاهرة الهجرة غير المشروعة من القضايا الدولية العابرة للدول, إذ تتعلق بدول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال, وبالتالي لا يمكن معالجتها بشكل فردي.

تعد إفريقيا أهم مصدر دولي للهجرة غير المشروعة, لما تعانيه دولها من فقر وتصحر وتدني مستويات المعيشة وضعف الخدمات المقدمة, وهشاشة النسيج الاجتماعي, وانتشار الحروب والصراعات الأهلية والحدودية, وكلها عوامل تزيد من حدة الظاهرة وتفاقمها, كما إن الدول الغربية تمثل مقصد غالبية المهاجرين في إفريقيا, وأن دول العبور تأتي إليها عن طريق ليبيا أو المغرب وتونس والجزائر عبر مسارات مختلفة.

أن التشريعات التي تعالج ظاهرة الهجرة غير فعالة في مواجهة التطورات التي تشهدها الظاهرة ودخول عصابات



Declaration of Conflicting Interests

-The author declared that there isn't any potential conflicts of interest with respect to the research, authorship, and/or publication of this article.

إقرار تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بالبحث أو التأليف أو نشر هذا المقال

Funding

The author received no financial support for the research, authorship, and/or publication of this article.

التمويل

لم يتلق المؤلف أي دعم مالي لإجراء هذا البحث أو تأليفه أو نشره.

Ethical Statement

This research complies with ethical standards for conducting scientific studies. Informed consent was obtained from all individual participants included in the study.

البيان الأخلاقي

هذا البحث يتوافق مع المعايير الأخلاقية لإجراء الدراسات العلمية. وقد تم الحصول على موافقة خطية من جميع المشاركين الأفراد المشمولين في الدراسة.

Data availability statement

The data that support the findings of this study are available from the corresponding author upon reasonable request.

بيان توفر البيانات

البيانات متاحة عند الطلب من المؤلف المراسل.

Supplemental Material

Supplemental material for this article is available online.

المواد التكميلية

لا توجد مواد تكميلية لهذا البحث

Acknowledgements

The authors did not declare any acknowledgements

الشكر والتقدير

لا يوجد شكر وتقدير أفصح به الباحث



المصادر:

أولاً: الكتب

١. عبد القادر القصير, الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب العربي, دار النهضة العربية للطباعة والنشر, بيروت, ١٩٩٢.
٢. عبد الوهاب الكيالي, الموسوعة السياسية, دار فارس للنشر والتوزيع, عمان, الأردن, ١٩٩٤.
٣. مجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر, النزاع والنازحون, ط٣, جنيف, نيسان, ٢٠٠٥.
٤. سامر ماهر, التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية, جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية, الرياض, ٢٠١٢.
٥. عثمان الحسن, وآخرون, الهجرة غير الشرعية والجريمة, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, ٢٠٠٨.
٦. المملكة المغربية, وزارة العدل, إشكالية الهجرة على ضوء قانون رقم ٢/٣, أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الخارجية, مراكش ١٩ - ٢٠ كانون الثاني, ٢٠٠٣, ط١, منشورات جمعية نسر المعلومات القانونية والقضائية, الرباط, ٢٠٠٤.
٧. وزارة لخضر, الهجرة غير الشرعية ... من المكافحة إلى التنمية المستدامة, دار الخلدونية, الجزائر, ٢٠١٧.
٨. حسن الإمام سيد الأهل, مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار, دار الفكر الجامعي, مصر, ٢٠١٤.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

٩. عكازي تالية, الآليات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية : التعاون الأورو مغاربي نموذجاً, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة زيان عاشور- الجلفة, الجزائر, ٢٠٢١.
١٠. محمد أبو زيد, الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي الليبي, رسالة ماجستير, كلية الآداب والعلوم, جامعة الشرق الأوسط, ٢٠١٩.
١١. ساعد رشيد, واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإسباني, رسالة ماجستير, جامعة محمد خيضر- بسكرة, ٢٠١١.

ثالثاً: المجلات والبحوث

١٢. عبد الحميد الوالي, حماية اللاجئين في العالم العربي, مجلة السياسة الدولية, ع ١٤٨, نيسان, ٢٠٠٢.
١٣. أحمد يوسف محمد, تأثير الهجرة غير المشروعة على الأمن القومي المصري, مجلة الأمن القومي والاستراتيجية, الأكاديمية العسكرية للدراسات العليا والاستراتيجية, المجلد ١, ع/١ كانون الثاني, ٢٠٢٣.
١٤. أحمد دياب, معضلة أوربية: جدوى الاقتراب الأمني للهجرة غير الشرعية, مجلة



- السياسة الدولية، ع ٢٨، أيلول، ٢٠١٥.
١٥. أحمد الطاهر، شنغن والتعديلات المقترحة .. توسع أم خطوة للوراء، مجلة العرب الدولية، ١٣ تشرين الأول، الرياض، ٢٠١٧.
١٦. إيمان شريف السيد، الشباب المصري والهجرة غير الشرعية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ٢٠١٠.
١٧. الفيتوري السطي، الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر» دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا»، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، جامعة سرت، بعنوان «الهجرة غير الشرعية التداعيات وسبل المواجهة» ، ٢٠١٩/١٢/١٨.
١٨. محمد عبد الحميد، تجريم الهجرة غير الشرعية والأفعال المرتبطة بها، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.
١٩. هشام بشير، الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، مجلة السياسة الدولية، وزارة الخارجية، أكاديمية مبارك الأمنية، مركز بحوث الشرطة، ٢٠٠٧.
٢٠. محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة، مجلة المستقبل العربي، ع(٤٣١)، ٢٠١٥.
٢١. فتحي حاجي، الهجرة غير الشرعية العابرة للحدود بين البحث عن الأسباب وجهود مكافحتها، مجلة مدارات سياسية، جامعة الجزائر، المجلد ٤، ع٣، حزيران، ٢٠٢٠.

رابعاً: التقارير

22. Genève. (2004). pp 21-11. internationale du BIT. 92cmc session, rapport
23. UNHCR : Aider les réfugié, document public par le UNHCR, édition de 2005.

٢٤. التقارير الدورية للجنة حقوق الإنسان: ٥، ٦، ٧، ٨ (٢٠٠٦ - ٢٠١٠ - ٢٠١٤ - ٢٠١٨)

خامساً: الصحف

٢٥. جريدة الشروق، حوار مع السفيرة نائلة جبر رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية إطلاق استراتيجية وطنية لمواجهة الإتجار بالبشر قريبا، الشروق ٢٠٢٢/٥/١٠.
٢٦. جريدة الأهرام، إنشاء نيابات لمكافحة جرائم الإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية ٢٠٢١/٩/٣٠،

سادساً: الوثائق

٢٧. (١٦م) من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لسنة ٢٠٠٠.

سابعاً: منشورات مؤتمر

٢٨. المملكة المغربية، وزارة العدل، إشكالية الهجرة على ضوء قانون رقم ٢/٣، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الخارجية، مراكش ١٩ - ٢٠ كانون الثاني، ٢٠٠٣، ط١، منشورات جمعية نسر المعلومات القانونية والقضائية، الرباط،



٢٠٠٤.

٢٩. آمنة محمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (حالة الجزائر)، مداخلة غير منشورة، الملتقى الوطني الثاني، جامعة الشلف، ما بين ٢٦، ٢٥ ماي ٢٠٠١.

ثامناً: المواقع الالكترونية

30. Dictionaray.com Unabridged ,April 2011,www.dictionaray .reference.com.

٣١. منصة اللاجئين في مصر، بعد منات الشكاوى: النائب العام يأمر بفحص قضايا الهجرة غير النظامية على مستوى الجمهورية، ١٩/شباط/٢٠٢٢، على الموقع: shorturl.at/cdEKO

٣٢. أحمد اللاهوني، «حرس الحدود تدمر (٥) أنفاق وتضبط ١,٥ طن من الحشيش المخدر وتحبط محاولات تسلل ٢٧٥٠ فرداً، جريدة المال، ١٨ نيسان ٢٠٢١، على الموقع: shorturl.at/huxz8

٣٣. موقع الهيئة العامة للاستعلامات، اهتمام مصري بشأن تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، ٢٥ حزيران، ٢٠١٩.

٣٤. خطة الحكومة المصرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، صوت الأمة، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٢٢.

35. Nadia Ben Othman, Le Plan Sarkozy: l'arbre des impossibles de l'immigration choisie, Avril 2006, source:http://www.saphirnews.com/Le-plan-Sarkozy-l-arbre-des-impossibles-del-immigration-choisie_a2761.htm.

٣٦. اتفاقية دبلن ما زالت تثير الكثير من الجدل داخل الاتحاد الأوروبي، المركز الأوروبي لدراسات ومكافحة الإرهاب والاستخبارات، ٧/كانون الاول/ ٢٠١٧، على الموقع: <https://www.europarabct.org>.

References:

(1) Abdel Salam Ali Misbah, Illegal African Migration: Causes, Motives, Effects and Solutions 2016-2012, Journal of Economic Studies, Faculty of Economics, University of Sirte, Volume 1, No. 2, March 2018, p. 129.

(2) Abdul Qadir Al-Qasir, Migration from the countryside to the cities in the Arab Maghreb, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing and Publishing, Beirut, 1992, p. 106.

(3) Akazi Talia, International Mechanisms for Combating Illegal Migration: Euro-Maghreb Cooperation as a Model, Master's Thesis, Faculty of Law and Political Science, Ziane Achour University - Djelfa, Algeria, 2021, p. 10.



(4) Abdelwahab Al-Kayali, The Political Encyclopedia, Dar Fares for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 1994, p. 67.

(5) Ahmed Ismail, A Reading of the Phenomenon of Illegal Migration from Africa to the West, African Readings Journal, Sub-Saharan Research Center, No. (11), March 2012, p. 77.

(7) Faiza Kamal, Mechanisms for Combating Illegal Immigration, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, 2015, p. 22.

(8) Geneva. (2004). pp. 21-11. Internationale du BIT. 92 CMC Session, Report.

(9) Mohamed Ramadan, Clandestine Immigration in Algerian Society: A Field Study, Journal of Human Sciences, Year (7), No. 2009 ,43, p. 15.

(11) Dictionaray.com Unabridged ,April 2011,www.dictionaray .reference.com.

(2) UNHCR : Aider les réfugiés, document public par le UNHCR, édition de 2005.p4.

(13) Abdul Hamid Al-Wali, "Protecting Refugees in the Arab World," International Politics Journal, No. 148, April 2002, p. 22.

(14) International Committee of the Red Cross Journal, Conflict and Displaced Persons, 3rd ed., Geneva, April 2005, p. 22.

(15) Ahmed Youssef Mohamed, Impact of illegal immigration on Egyptian National Security, National Security and Strategy Journal, Military Academy for Graduate and Strategic Studies, Volume 1, Issue 1, January 2023, p. 58.

(16) Ahmed Diab, A European Dilemma: The Feasibility of a Security-Based Approach to Illegal Immigration, International Politics Journal, Issue 28, September 2015, p. 11.

(17) Ahmed Al-Taher, Schengen and the Proposed Amendments.. Expansion or a Step Backward, Al-Arab International Journal, October 13, Riyadh, 2017, p. 7.

(18) Iman Sharif El-Sayed, Egyptian Youth and Illegal Immigration, National Center for Social and Criminal Research, Cairo, 2010, p. 4.

(19) Al-Fitouri Al-Sati, "The Negative Effects of Illegal Immigration on Transit Countries: A Study of These Effects on Southern Libya," a paper presented at the First International Conference on Economic and Political Studies, University of Sirte, entitled "Illegal Immigration: Repercussions and Ways to Confront It," December 2019 ,18, p. 184.

(20) Azzouz Bouhali Hafiza, "Combating Illegal Immigration Through the Media: An Analytical Study," Journal of Human Sciences Generation, Algeria, No. 2018 ,42.



(21) Muhammad Abu Zaid, *Illegal Immigration and its Impact on Libyan National Security*, Master's Thesis, Faculty of Arts and Sciences, Middle East University, 2019, p. 28.

(22) Muhammad Muammar, *Reasons and Motives for the Inclination towards Illegal Immigration: A Field Study*, Al Jazeera Center for Studies, Qatar, 2009, p. 15.

(23) WIHTOL DE WENDEN Catherine, "For a right to mobility and a democratization of borders", Paris: *Revue Panoramique*, no 55.4th edition. (2001). p 9.

(25) Muhammad Abdul Hamid, *Criminalizing Illegal Immigration and Related Acts*, Faculty of Law, Mansoura University, 2016, p. 17 et seq.

(26) Ahmed Youssef Muhammad Abdul Nabi, op. cit., p. 59.

(27) Samer Maher, *International Experiences in Combating Illegal Immigration*, Prince Naif University for Security Sciences, Riyadh, 2012, p. 51 et seq.

(28) Dr. Kharraz Halima et al., *The Repercussions of Illegal Immigration and Mechanisms for Combating It Regionally and Internationally*, *Al-Bahith Journal of Legal and Political Sciences*, No. 6, January 2021, p. 39 et seq.

(29) Saïd Rachid, *The Reality of Illegal Immigration in Algeria from the Perspective of Spanish Security*, Master's Thesis, Mohamed Khider University - Biskra, 2011, p.

(30) Othman Al-Hassan et al., *Illegal Immigration and Crime*, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2008, p. 83.

(31) Periodic reports of the Human Rights Committee: ,2006) 8 ,7 ,6 ,5 2014 ,2010,

(32) Refugee Platform in Egypt, after hundreds of complaints: The Public Prosecutor orders an investigation into irregular migration cases nationwide, February 2022 ,19, available at: shorturl.at/cdEKO.

(33) Ahmed Al-Lahouni, "Border Guards Destroy (5) Tunnels, Seize 1.5 Tons of Hashish, and Foil Infiltration Attempts by 2,750 Individuals," *Al-Mal Newspaper*, April 2021 ,18, available at: shorturl.at/huxz8

(34) State Information Service website, "Egyptian Interest in Strengthening Relations with the European Union in Combating Illegal Immigration and Human Trafficking," June 2019 ,25.

(35) The Egyptian Government's Plan to Combat Illegal Immigration, *Sawt Al-Umma*, January 2022 ,30.

(36) Fifth, Sixth, Seventh, and Eighth Periodic Reports (2014 ,2010 ,2006, and 2018) to the Human Rights Committee, op. cit.

(37) The Ministry of State for Migration's website:

<http://www.emigration.gov.eg/DefaultAr/Pages/specialty.aspx>

(38) Al-Shorouk Newspaper, Interview with Ambassador Naila Gabr, Head of the National Coordinating Committee for Combating Illegal Migration: Launching a National Strategy to Combat Human Trafficking Soon, Al-Shorouk, May 2022 ,10.

(39) Al-Ahram Newspaper, Establishment of Prosecution Offices to Combat Crimes of Human Trafficking and Illegal Migration, September ,30 2021.

(40) Article 16 of the Protocol to Prevent, Suppress and Punish the Smuggling of Migrants of 2000.

(41) Kingdom of Morocco, Ministry of Justice, The Issue of Immigration in Light of Law No. 2/3, Proceedings of the National Symposium organized by the Ministry of Justice and the Ministry of Foreign Affairs, Marrakech, January 1 ,2003 ,20-19st ed., Publications of the Eagle Association for Legal and Judicial Information, Rabat, 2004.

(42) Texts of Articles (52) of Law 2/03, Moroccan Official Gazette, No. 5160, November 2003 ,13.

(43) Muhammad Reda Al-Tamimi, Illegal Immigration Through National Legislation and International Conventions, Journal of Political and Legal Studies, No. 4, January 2011, p. 263 et seq.

(44) Abdel Fattah Farag, The Migration of Egyptians Through Libya: Landmines, Pursuits, and a Desert that Swallows the Lost, Al-Arab International Newspaper, Riyadh, 2017, p. 12.

(45)<http://www.un.org/en/development/desa/population/migration/publications/migrationreport/docs/migration-regions-infographics.pdf>.

